الأمم المتحدة

E/CN.6/2024/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2023
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والستون

نيويورك، 11-22 آذار/مارس 2024

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

الجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

موجز

يقدِّم هذا التقرير، الذي أُعدّ عملا بقرار الجمعية العامة 289/64 موجزا للجوانب المعيارية للعمل الذي اضطلعت به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في عام 2023، من خلال الدعم الفني الذي قدمته للعمليات الحكومية الدولية. ويبرز التقرير أيضا مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ التوجيهات السياساتية المقدمة من لجنة وضع المرأة، بما في ذلك أمثلة على الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها الهيئة في مناطق مختلفة.

* E/CN.6/2024/1.

23-25559 (A) 100124 170124

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - في عام 2023، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) دعم الدول الأعضاء في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بأساليب منها إجراء البحوث وتحليل السياسات وتقديم التوصيات في تقارير الأمين العام. وأولت الهيئة الأنشطة المتعلقة بتوفير التوجيه في مجال السياسات وإتاحة البيانات والأدلة والمعارف أولوية عالية.

2 - وواصلت الهيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل على تعزيز القواعد والمعايير العالمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في سياق الأزمات المتعددة والمترابطة الناجمة عن عوامل مثل النزاعات الجيوسياسية وأعمال العنف وتغير المناخ والتدهور البيئي، وكذلك على معالجة الآثار غير المتناسبة التي تواجهها النساء والفتيات نتيجة لذلك.

3 - وظل تقديم الدعم الفني إلى لجنة وضع المرأة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان وسائر الهيئات الحكومية الدولية يمثّل سمة أساسية للجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبصفتها عضوا كامل العضوية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022، عززت الهيئة أيضا موقفها لضمان إعطاء الأولوية للنساء والفتيات بوضعهن في صميم العمل الإنساني والمساءلة. وبهدف إدماج المنظور الجنساني في أعمال ونتائج تلك الهيئات، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التركيز على أوجه التآزر في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإحراز تقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة، والعمل المناخي، وتمويل التنمية، وحقوق الإنسان، والسلام والأمن، والعمل الإنساني.

4 - وتتواءم الجوانب المعيارية من عمل الهيئة مع خطتها الاستراتيجية للفترة 2022-2025 (UNW/2021/6)، وتسهم في التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو يراعي المنظور الجنساني. وتتناغم تلك الجهود أيضا مع تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، بما في ذلك ضمان أن تكون النساء والفتيات في مركز الاهتمام. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاضطلاع بعملها في سياق أزمات متعددة، بما في ذلك من خلال إنشاء شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وضمان عدم ترك النساء والفتيات خلف الركب، ولا سيما اللاتي يواجهن أشكالا متعددة ومتداخلة من التمييز، أو زيادة تعرضهن لمزيد من التهميش.

ثانيا - المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

ألف - لجنة وضع المرأة

5 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها الأمانة الفنية للجنة وضع المرأة، تقديمَ الدعم إلى اللجنة في أداء الدور المنوط بها باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية لتقرير السياسات التي تقوم بوضع المعايير العالمية وصياغة التوصيات السياساتية من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة لهن في جميع أنحاء العالم. ودعمت الوثائق التي أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة للدورة السابعة والستين حلقات الحوار الوزارية والحوارات التفاعلية الرفيعة المستوى وحلقات النقاش التي عقدها الخبراء، بما في ذلك بشأن الموضوع ذي الأولوية وموضوع الاستعراض.

6 - واستندت الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية المعنون "الابتكار والتغير التكنولوجي والتعليم في العصر الرقمي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات" (انظر E/2023/27-E/CN.6/2023/14)، إلى تقرير الأمين العام عن الموضوع نفسه (E/CN.6/2023/3). وفي الاستنتاجات المتفق عليها، أعيد التأكيد على دور التكنولوجيا والابتكار والتعليم في العصر الرقمي في تسريع المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وشملت التوصيات المتعلقة باتخاذ إجراءات ما يلي: تعزيز واحترام حق المرأة والفتاة في الخصوصية؛ وتنفيذ تدابير هادفة لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين؛ وزيادة التمويل المقدم لمنظمات المجتمع المدني النسائية والمؤسسات النسائية؛ وإتاحة فرص للنساء والفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات؛ وتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة وقيامها بدور قيادي في مجال التكنولوجيا والابتكار، فضلا عن تمتعها بالعمالة الكاملة في هذا المجال؛ واعتماد نهج مراع للمنظور الجنساني في تصميم التكنولوجيا واستحداثها وإدخالها طور التشغيل؛ واعتماد أنظمة بشأن اشتراطات التقييم والتدقيق المتعلقة باستحداث واستخدام الذكاء الاصطناعي؛ وتعزيز الإنصاف والشفافية والمساءلة في العصر الرقمي؛ وتعزيز علوم البيانات لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

7 - وحدد الأمين العام، في تقريره عن موضوع الاستعراض، وهو - "التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات" (E/CN.6/2023/4) - اتجاهات التنفيذ بالاستناد إلى المعلومات الواردة من 52 دولة عضوا، بما في ذلك ما اتخذته تلك الدول من إجراءات، في المجالات التالية: تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية؛ وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية لتمكين جميع النساء والفتيات الريفيات؛ وتعزيز الصوت الجماعي والدور القيادي وصنع القرار لجميع النساء والفتيات الريفيات. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اللجنة في استعراضها للتقدم المحرز في تنفيذ تلك الاستنتاجات المتفق عليها. وقدّمت سبع دول أعضاء، على أساس طوعي، معلومات عما أحرزته من تقدم وما استفادته من دروس وما اعترضها من تحديات، وحددت أفضل الممارسات الكفيلة بتسريع وتيرة التنفيذ.

8 - وفي إطار التحضير للدورة السابعة والستين اللجنة، تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الشركاء في تنظيم مشاورات إقليمية في أفريقيا، والدول العربية، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن مشاورات على الصعيد دون الإقليمي في أوروبا ووسط آسيا، من أجل تحديد الأولويات وتيسير تبادل الممارسات الجيدة. وعلى الصعيد العالمي، عقدت الهيئة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 اجتماعا لفريق خبراء بشأن الموضوع ذي الأولوية، حيث درس السياق الحالي، وحدد التحديات الرئيسية، وقدم توصيات محددة ركزت على مختلف المسائل المتصلة بالابتكار والتغير التكنولوجي والتعليم في العصر الرقمي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

9 - وفي إطار الدور التحفيزي الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تعزيز أوجه التآزر والاتساق مع اللجان الفنية الأخرى فيما يتصل بالنهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، قدّمت الهيئة الدعم لمشاركة رئيسة لجنة وضع المرأة في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شباط/فبراير 2023، وكذلك في اجتماعات الإدارة التي عُقدت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2023. وفي أيلول/سبتمبر 2023، شارك الرئيس في مناقشة مواضيعية بشأن تنفيذ إعلان كيوتو عن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، عقدتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بغية تعزيز أوجه التآزر بين ولايتي اللجنتين.

باء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة

10 - أعدّت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التقرير السنوي للأمين العام عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (E/2023/82)، وقدّمت الدعم الفني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في اعتماد قراره اللاحق 11/2023. وفي عام 2022، وسّع المجلس نطاق الطلب الرامي إلى التعجيل بتعميم مراعاة المنظور الجنساني ليشمل ثلاثة جوانب رئيسية جديدة، هي التالية: الاعتراف بتأييد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لمؤشر المساواة بين الجنسين بوصفه معيارا لبيانات الأمم المتحدة للإبلاغ عن البيانات المالية على نطاق المنظومة[1]؛ واعتراف المجلس وترحيبه بالقرار الذي اتخذته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بمنح العضوية الكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر 2022؛ وإدراج أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج المتعلقة بالابتكار والتغير التكنولوجي، والتعليم في العصر الرقمي، بما يتمشى مع الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة.

11 - وفي عام 2022، أبلغ 73 كيانا عن إحراز تقدم في إطار مؤشرات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (المرحلة الثانية من خطة العمل على نطاق المنظومة)، إذ اندرجت نسبة 67 في المائة من جميع التقديرات في فئتي "يفي بالمتطلبات" أو "يتجاوز المتطلبات". ومن بين تلك الكيانات، أفاد 48 كيانا (83 في المائة) بأنه على المسار الصحيح لتحقيق نتائجه المتعلقة بالمنظور الجنساني، في حين أفاد 23 كيانا بأنه حقق نتائج مُحدثة للتحوُّل (بزيادة 8 كيانات عن عام 2021) من خلال معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين. وفي حين تتمشّى هذه النتائج في المقام الأول مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، فإن عمل الكيانات يتقاطع أيضا مع الأهداف الأخرى.

12 - وفي عام 2022، اضطلع 76 فريقا قطريا بعملية إعداد سجل أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلق بالمساواة بين الجنسين في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة، وقدّمت تقارير عنها، مقارنة بما عدده 61 فريقا في عام 2021. ومن بين هذه الأفرقة القطرية البالغ عددها 76 فريقا، أعدّ 19 فريقًا تقريرًا شاملاً مصممًا ليتماشى مع مرحلة التخطيط لإطار التعاون، وأعدّ 57 فريقًا تقريرًا مرحليا سنويًا. وعلى كامل نطاق الأفرقة القطرية، سُجّلت أعلى مستويات الأداء فيما يتصل بالمؤشرات الثلاثة التالية: التعاون والتفاعل مع الحكومة بشأن المساواة بين الجنسين؛ وتوافر ثقافة مؤسسية داعمة للمساواة بين الجنسين؛ والتعاون والتفاعل مع منظمات المجتمع المدني المختصة بالمساواة بين الجنسين. وسُجّل أضعف أداء في إطار المؤشرات التي تشترط تعزيز الإجراءات من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين؛ وضمان تخصيص الموارد المالية وتتبعها؛ وتنمية القدرات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

جيم - الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين

13 - عُقدت جلسة بمناسبة بلوغ منتصف مدة مبادرة جيل المساواة، وهذه الجلسة جزء من مبادرة جيل المساواة: إعمال حقوق المرأة من أجل مستقبل تعمّه المساواة التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في 17 أيلول/سبتمبر 2023 خلال عطلة نهاية الأسبوع المكرسة لتسريع أهداف التنمية المستدامة، قبيل انعقاد

(1) انظر https://unsceb.org/data-standards-united-nations-system-wide-reporting-financial-data.

مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة. وتضمنت الجلسة أدلة وبيانات من تقرير المساءلة لعام 2023[2]، مما يدل على أن نموذج ومنهجية أصحاب المصلحة المتعددين يعملان من خلال دفع الموارد المالية نحو المساواة بين الجنسين، وتسهيل تهيئة فرص جديدة من أجل التعاون والعمل باعتبارهما من العوامل المسرعة لتحقيق الأهداف.

14 - وأشار مسح تناول المساءلة في عام 2023 إلى أن التزاما واحدا من كل عشرة التزامات مبلّغ عنها قد أُنجز بالفعل، وأن أكثر من 9 التزامات من 10 تسير على الطريق الصحيح. وبشكل جماعي، أبلغ المتعهدون بالالتزامات عن التزامات مالية بقيمة 47 بليون دولار، منها 20 بليون دولار قد تأمّنت بالفعل و 9,5 بليون دولار قد أُنفقت، إلى جانب تنفيذ 849 سياسة و 306 2 برامج و 649 3 مبادرة دعوية. ولا يزال أصحاب المصلحة يثمّنون الفرص التي توفّرها مبادرة جيل المساواة من أجل التعاون، حيث أسفرت نسبة 82 في المائة من جميع الالتزامات المبلغ عنها عن إقامة شراكات جديدة أو تعزيز الشراكات القائمة. وتمشيا مع أولوية هيئة الأمم المتحدة للمرأة المتمثلة في التركيز على العمل الميداني، يجري بنجاح إضفاء الطابع المحلي على النموذج المنفّذ على المستوى القطري، وقد أُبلغ عن تحقيق نتائج ملموسة. وفي عام 2023، استجاب 42 في المائة من المتعهدين بالالتزامات (26 في المائة في عام 2022) للمسح الذي تناول الإبلاغ، وقد شمل 69 في المائة من إجمالي الالتزامات (31 في المائة في عام 2022)، مما يؤكد الأهمية الحاسمة للمساءلة عن الالتزامات المتعهد بها. وأبلغ 49 في المائة من الموقعين المؤهلين على ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني طوعا عن بيانات تتعلّق بما نسبته 99 في المائة من إجراءاتهم المحددة.

ثالثا - التنمية المستدامة

ألف - متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها

15 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركتها في العملية العالمية لمتابعة خطة عام 2030 واستعراضها من خلال مساهماتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد في تموز/يوليه تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه وتحت رعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وخلال العملية التحضيرية، قدّمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم الفني للحكومات في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية من أجل التشجيع على إدماج المنظور الجنساني. وشاركت الهيئة أيضا في المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، حيث وضعت مسائل المساواة بين الجنسين في صميم المناقشات. وكذلك نظّمت الهيئة العديد من المناسبات الجانبية ودعمتها وشاركت فيها.

16 - وقدمت الهيئة الدعم الفني للدول الأعضاء في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، باعتباره موضوعا شاملا خلال المفاوضات المتعلقة بالإعلان السياسي الذي اعتمد في مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة 1/78، المرفق). ويتضمن الإعلان فقرات مخصصة للمساواة بين الجنسين في فرعي التزامنا المشترك والدعوة إلى العمل، ويؤكد من جديد صياغة استمدت بمعظمها من خطة عام 2030 تعترف بأهمية حقوق الإنسان وبمساهمة المساواة بين الجنسين في تحقيق التنمية المستدامة. ويسلّط الإعلان الضوء على أن الأزمات العالمية قد فاقمت أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين، ومن

(2) انظر https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2023/09/generation-equality-accountability-report-2023.

ذلك عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والعمل اللائق والفرص الاقتصادية. ويتضمن الإعلان في منطوقه دعوات لإزالة جميع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية والقضاء على التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، بمن فيهن ذوات الإعاقة، ومنعهما والتصدي لهما، سواء في مواجهة شخصية أو في السياقات الرقمية. ويشمل أيضا الدعوة إلى منح المرأة إمكانية وصول المرأة الكامل إلى العدالة وسبل الانتصاف القانونية الفعالة، وإلى المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للنساء والفتيات في جميع عمليات صنع القرار، وإلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من خلال التعليم.

17 - وأسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إنتاج بيانات جديدة لتحسين الرصد العالمي لأهداف التنمية المستدامة من منظور جنساني. وواصل برنامج للمرأة حساب (Women Count) في مرحلته الثانية، مهمته الرامية إلى دعم البلدان في جمع البيانات في أوانه عن العنف ضد المرأة، وعن استخدام الوقت، وعن الترابط بين البعد الجنساني والبيئة، في حين كان يعمّق الشراكات بغية توليد المزيد من البيانات من أجل تعزيز رصد أهداف التنمية المستدامة من المنظور الجنساني. وقد استخدمت البيانات الجنسانية لتوجيه 11 سياسة وبرنامجا بهدف حفز العمل بشأن المساواة بين الجنسين، بما في ذلك وضع سياسة وطنية لمكافحة العنف الجنساني في رواندا وتقييم الكيفية التي يمكن بها لقانون الخدمة العامة في جورجيا أن يعزّز بشكل أفضل المساواة بين الجنسين وأن يمكّن المرأة في الخدمة العامة. وواصل البرنامج تعميق الشراكات الحفازة مع وكالات الأمم المتحدة وشركائها، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، وتقديم الدعم للبلدان لسد الثغرات في البيانات الجنسانية في المجالات الرئيسية، بما في ذلك الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي، وملكية الأصول والفقر وملكية المرأة للأراضي. وقد ساعدت هذه الجهود في تخطي عتبة الـ 50 في المائة الرمزية من حيث توافر البيانات الجنسانية، حيث تتوفر الآن 51 في المائة من البيانات الجنسانية المتعلّقة بأهداف التنمية المستدامة، أي ما يقرب من ضعف النسبة البالغة 26 في المائة التي تحققت في عام 2016.

18 - وعلى غرار السنوات السابقة، ساهمت الهيئة في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (A/78/80-E/2023/64)، حيث قامت بتنسيق جهود الوكالات لجمع المعلومات المتعلقة بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، وأسهمت بالبيانات والإحصاءات ذات الصلة المتعلقة بالمؤشرات التي تتولى الهيئة قيادتها أو تشارك في قيادتها. ونتيجة لجهود جمع البيانات التي بذلتها الهيئة، يتوفر الآن المزيد من البيانات لرصد الهدف 5 (56 في المائة، مقارنة بنسبة 47 في المائة في عام 2022) بسبب توسيع نطاق جهود جمع البيانات، بما في ذلك من خلال برنامج للمرأة حساب.

19 - وأصدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التقرير السنوي المعنون "التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: لمحة جنسانية لعام 2023"[3]. ويتضمن التقرير أحدث الأدلة بشأن المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف الـ 17، بما في ذلك الاتجاهات السائدة والفجوات على الطريق إلى عام 2030. ومن أبرز ما جاء في التقرير أن النكسات الأخيرة، لا سيما بين النساء والفتيات اللائي يعشن في البلدان الهشة أو المتأثرة بالنزاعات، والضعف المتزايد الذي سبّبه تغيّر المناخ الناجم عن فعل الإنسان، جعلت التوقعات بأن تصبح

(3) متاح عبر الرابط التالي: https://unstats.un.org/sdgs/gender-snapshot/2023/.

المساواة بين الجنسين حقيقة واقعة بحلول عام 2030 أسوء. وقد تضمّن التقرير، لأول مرة، تقديرات بشأن تقدير التكاليف المرتبطة بتحقيق الهدف 5. وبالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أظهرت التقديرات أن هناك حاجة إلى مبلغ 6,4 تريليون دولار سنويا في 48 دولة نامية، تغطي زهاء 70 في المائة من سكان البلدان النامية، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في المجالات الرئيسية، مثل القضاء على الفقر والجوع ودعم مشاركة المرأة على قدم المساواة في المجتمع بحلول عام 2030. ويتضمن التقرير أيضا تقديرات عن مدى السرعة التي يجب أن يكون عليها تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من المنظور الجنساني.

20 - وقدّمت الهيئة الدعم الفعال للدول الأعضاء في إدماج المنظور الجنساني في بداية الأعمال التحضيرية الموضوعية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ونتيجة لذلك، التزمت الجمعية العامة، في مقررها 568/77 المعنون "ميثاق من أجل المستقبل"، بمراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في الفصول ذات الصلة من الميثاق من أجل المستقبل.

باء - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

21 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم إلى الجمعية العامة في نظرها في بنود جدول الأعمال الخاصة بالشؤون الجنسانية وتعزيز إدماج المنظور الجنساني في مجموعة من القرارات. وكذلك ساعدت في عمليات أخرى وقدمت مدخلات للتقارير وورقات السياسات التي تغطي مجموعة واسعة من المواضيع المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

22 - وأعدت الهيئة، للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، عدة تقارير للأمين العام. ويتضمن التقرير عن العنف ضد العاملات المهاجرات (A/78/292) موجزا للحالة الراهنة فيما يتعلق بمشكلة العنف ضد العاملات المهاجرات، بمن فيهن العاملات في الخدمة المنزلية وفي مجال الرعاية. ويتضمن أيضا النقاط البارزة للأنشطة التي اضطلعت بها الدول الأعضاء لمعالجة تلك المسألة. ويتضمن التقرير عن تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية (A/78/220) استعراضا للسياسات والمبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة لتحسين سبل عيش النساء والفتيات في المناطق الريفية ورفاههن وقدرتهن على الصمود، ولا سيما أشد النساء فقرا وتهميشا. ويتضمن التقرير السبل التي يساهم فيها التقدم في تحسين وضع النساء والفتيات في المناطق الريفية في تحقيق خطة عام 2030.

23 - وشاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها راعيا مشاركا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في تقرير الأمين العام ذي الصلة (E/2023/85) وقدمت الدعم للدول الأعضاء بشأن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 30/2023 ذي الصلة، الذي يدعو فيه المجلس إلى تنشيط الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين في سياق فيروس نقص المناعة البشرية، وأعربت عن قلقها إزاء القوانين والسياسات والممارسات التي تعوق حصول النساء والفتيات على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتوفير العلاج والرعاية والدعم لهن.

24 - وقدّمت الهيئة الدعم في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء في الفترة التي سبقت الاجتماعات الثلاثة الرفيعة المستوى المتصلة بالصحة بشأن التغطية الصحية الشاملة (قرار الجمعية العامة 4/78)، والوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها (القرار 3/78)، ومكافحة داء السل (القرار 5/78)، والتي أسفرت جميعها عن إصدار إعلانات سياسية اعتُمدت في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. وفي جميع

الوثائق الختامية الثلاث، يعترف بالمساهمات التي تقدمها المرأة كجزء من القوى العاملة الصحية، ويعترف بأهمية تحقيق الهدف 5 وإعطاء الأولوية لمن هم أبعد عن الركب أولا، ولا سيما النساء.

25 - ومتابعة لقرار الجمعية العامة 310/75 المعنون "تمتع الجميع بالبصر: الإسراع بالعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة موجزا للسياسات بعنوان "عدم ترك أي امرأة خلف الركب: سد الفجوة بين الجنسين والإدماج في صحة العين". وتضمّن الموجز أدلة على التفاوتات بين الجنسين في ميدان صحة العين، بالإضافة إلى العديد من التوصيات التطلعية، بما في ذلك إجراءات رامية إلى رفع أصوات النساء الكفيفات أو ذوات الإعاقة البصرية، وضمان مشاركتهن الهادفة على جميع مستويات صنع القرار. وقد تضمّن أيضا دعوات لزيادة الموارد المخصصة للسياسات والبرامج في جميع القطاعات ذات الصلة التي تؤثر على صحة عيون النساء ودعم حقوق النساء والفتيات، بسبل منها التصدي لأشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة وإزالة الحواجز الجنسانية التي تحول دون حصول النساء على خدمات الرعاية الصحية للعين.

26 - واضطلعت الهيئة بدور حاسم في وضع المبادئ التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وهذه المبادئ التوجيهية التي أُقرّت في الدورة الحادية والخمسين للجنة، في تشرين الأول/أكتوبر 2023، هي أول إطار معياري يتناول القضايا والتحديات والسياسات والنهج الاستراتيجية بهدف تقديم الدعم للدول الأعضاء ولشركاء التنمية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات وتمكينهن وبناء قدراتهن القيادية، في إطار الجهود المبذولة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، وذلك في سبيل الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني. ودُعيت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتصبح عضوا مخصصا في الفريق الاستشاري للجنة في عام 2020، وقدّمت الخبرة والأدلة والمدخلات الفنية المخصصة لرئيس اللجنة وأمانتها، ودعت إلى اعتماد صياغة محكمة فيما يخص المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في جميع المبادئ التوجيهية وفي مجمل أعمال اللجنة. وستواصل الهيئة دعم الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات الوطنية، بناء على طلبها، بسبل منها إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم الدعم البرنامجي من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية.

27 - وبدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأعمال التحضيرية للدراسة الاستقصائية العالمية الخمسية عن دور المرأة في التنمية، التي ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين. وأجرت الهيئة جولتين من مشاورات الخبراء شارك فيها ممثلون من مختلف المناطق والمنظمات. وعُقدت الجولة الأولى في أيلول/سبتمبر 2023 في برايتون، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونُظّمت كحلقة عمل للخبراء بشأن دينامية المسائل الجنسانية والفقر في عالم يتسم بالصدمات المتكررة والأزمات التي طال أمدها. وعُقدت الجولة الثانية في تشرين الأول/أكتوبر 2023 كاجتماع افتراضي لفريق الخبراء، ركّز على تسخير الحماية الاجتماعية من أجل المساواة بين الجنسين والقدرة على الصمود والتحول.

جيم - العمل المناخي وحماية البيئة

28 - في الاجتماع الثامن والخمسين للهيئات الفرعية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عُقد في حزيران/يونيه 2023، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عرضا عن الروابط بين الاستنتاجات

المتفق عليها للدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة وخطة عمل المسائل الجنسانية الخاصة بالاتفاقية[4]. وفي هذا العرض، دعت الهيئة إلى تنفيذ خطة عمل المسائل الجنسانية لضمان تطبيق المساهمات المحددة وطنيا، ووضع خطط التكيف الوطنية ووسائل تنفيذها، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المقررات المقبلة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية.

29 - وفي الفترة التي سبقت انعقاد المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع رئاسة المؤتمر وأمانة الاتفاقية لوضع برنامج يوم الشؤون الجنسانية وتنظيم مناسبات تعميم المساواة بين الجنسين في جميع نواحي برنامج عمل المؤتمر الذي يستغرق أسبوعين. وأعدّت الهيئة ورقات فنية لتعزيز إدماج المنظور الجنساني في التمويل المناخي، وفي الخسائر والأضرار، وعمليات الانتقال العادلة، والأمن المناخي، والبيانات والإحصاءات عن الترابط بين المناخ والرعاية وعن الترابط بين البعد الجنساني والبيئة.

30 - واعترافا بالثغرات الرئيسية في البيانات والمعارف المتعلقة بالمسائل التي تُظهر الترابط بين البعد الجنساني والبيئة، استضافت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع الشركاء، المؤتمر العالمي للبيانات المتصلة بالشؤون الجنسانية والبيئة في 28 و 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 للتأكيد على الضرورة الملحة لإعطاء الأولوية لإنتاج واستخدام البيانات المتصلة بالشؤون الجنسانية والبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، أعدّت الهيئة، في إطار الطبعة القادمة من التقرير الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة "تقدم نساء العالم: المساواة بين الجنسين في عصر أزمة المناخ"، الذي سينشر في عام 2025، ورقة مناقشة تحدد من الناحية المفاهيمية ماهية العدالة المناخية النسوية وتوجه صانعي السياسات بشأن الإجراءات التي يجب اتخاذها لتنفيذها.

31 - وبوصف هيئة الأمم المتحدة للمرأة واحدة من الجهات الموقعة على شراكة عمليات الانتقال العادلة المراعية للمنظور الجنساني والعمل المناخي التي أُقيمت خلال المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ستقوم الهيئة بحشد الشراكات تعزيزا للمساواة بين الجنسين من خلال أسواق العمل التي تؤدي دورا أساسيا في الانتقال نحو الاقتصادات الخضراء والزرقاء.

32 - وقدّمت الهيئة المدخلات الفنية لعمل فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بمؤشرات إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، تحديدا في تنسيق إعداد مقررات الهيئة الفرعية للعلوم والتكنولوجيا والمشورة الفنية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي بشأن تنفيذ الإطار ورصده على نحو يراعي المنظور الجنساني، خلال الاجتماع الخامس والعشرين للهيئة الفرعية الذي عُقد في الفترة من 16 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في نيروبي. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت الهيئة في وضع حلول للسياسات بشأن الروابط بين خدمات النظم الإيكولوجية من الطبيعة وتغير المناخ، بالتعاون مع المجموعة النسائية للاتفاقية.

33 - ووقعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مذكرة تفاهم مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أجل توجيه تعاونها مع الأمانة في العمليات الحكومية الدولية وتنفيذ البرامج المراعية للمنظور الجنساني في إطار عملية تحييد أثر تدهور الأراضي التابعة للآلية العالمية للاتفاقية. وكذلك دعمت الهيئة الأعمال التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المقرر عقدها في عام 2024، وذلك أثناء الدورة الحادية والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، التي عقدت في الفترة من 13 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في سمرقند، أوزبكستان. وعملت الهيئة، بالتعاون مع الأمانة

(4) انظر المقررين 3/م أ-25 و 24/م أ-27 الصادرين عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

ومنظمة لانديسا ومنظمة الأغذية والزراعة، على تنشيط المجموعة المعنية بالمسائل الجنسانية التابعة للاتفاقية وطرح خريطة الطريق لخطة عمل المسائل الجنسانية الخاصة بالاتفاقية من أجل التأثير على إدماج المساواة بين الجنسين في مشاريع مقررات مؤتمر الأطراف. وحددت الهيئة، بالاشتراك مع المجتمع المدني والفئات المعنية الأخرى، مجالات لتحسين تنفيذ الاتفاقية على الصعيدين الوطني والعالمي على نحو يراعي المنظور الجنساني فيما يتعلق بالجفاف وتدهور الأراضي وحيازة الأراضي، وشجعت على إدراج الاعتبارات الجنسانية في بيانات الأطراف في الاتفاقية.

34 - وفي مجال الحد من أخطار الكوارث، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التركيز على تيسير نظم وعمليات وخطط واستراتيجيات وميزانيات للحد من مخاطر الكوارث تراعي المنظور الجنساني، مستفيدة من التقدم المحرز في السنوات السابقة. وبعد نجاح جهود الدعوة المشتركة التي بُذلت في عام 2022 خلال الدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة والمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالحد من مخاطر الكوارث من أجل وضع خطة عمل المسائل الجنسانية كجزء من إطار سنداي، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في كفالة التركيز على منظور المساواة بين الجنسين في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي، الذي عُقد في نيويورك في أيار/مايو 2023، بما في ذلك تضمين الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى إشارة إلى خطة عمل للمسائل الجنسانية تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ونتيجة لذلك، شاركت الهيئة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وصندوق الأمم المتحدة للسكان في قيادة عملية وضع خطة العمل للمسائل الجنسانية، وشاركت كذلك في تيسير ثلاث جولات من المشاورات مع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن كونها جزءا من فريق الصياغة الأساسي.

35 - وفي إطار الاستمرار في الزخم الناجم عن هذا العمل المكثف في مجال الدعوة، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في إطار الحد من مخاطر الكوارث في منظومة الأمم المتحدة. وحصلت الهيئة على توصية فرعية من فريق كبار الإداريين المعني بالحد من مخاطر الكوارث لزيادة القدرة على الصمود، وذلك من أجل ضمان أقصى قدر من الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان لتنفيذ إطار سنداي على نحو يراعي المنظور الجنساني، ويضم فريق كبار الإداريين 50 كيانا من كيانات الأمم المتحدة تنفذ خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل القدرة على الصمود، وسيرشد الفريق الأولويات الرفيعة المستوى التي توجه السنوات السبع المتبقية من التنفيذ.

دال - تمويل التنمية المستدامة

36 - تترأس هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الفريق المعني بالمسائل الجنسانية التابع لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، منذ عام 2017. وبهذه الصفة، عقد الكيانان اجتماعا لفريق خبراء في عام 2022 بشأن النظم والسياسات الضريبية المراعية للمنظور الجنساني. وفي الاجتماع، شكّلت التحليلات والتوصيات الأساس لفرع في تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2023 عن بناء النظم الضريبية المراعية للمنظور الجنساني. ولوحظ أن للنظم الضريبية آثارا جنسانية كبيرة، وقد دُعيت الدول الأعضاء إلى معالجة التحيز الجنساني الصريح والضمني في النظم الضريبية. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الموجز السياساتي لخطتنا المشتركة

لعام 2023 بشأن إصلاحات الهيكل المالي الدولي، الذي يدعو إلى تمثيل متوازن بين الجنسين في هياكل حوكمة المؤسسات المالية الدولية.

37 - وقادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لإدماج منظور جنساني في نتائج منتدى تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا. ونتيجة لذلك، تضمنت الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي للفترة من 2017 إلى 2023 التزامات بتكثيف الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين، مما يسلط الضوء على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل فعال. وترتبط نتائج عام 2023 (E/FFDF/2023/3) صراحة الموارد المحلية العامة بالمساواة بين الجنسين، وتشجع الدول الأعضاء على تعزيز وتنفيذ التخطيط والميزنة المراعية للمنظور الجنساني، بسبل منها تعزيز تقييم أثر الاستثمارات العامة على المساواة بين الجنسين.

38 - وبناء على جهودها المعيارية والتنسيقية القوية، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية لعام 2023 الميسرين المشاركين لتناول مسألة المساواة بين الجنسين. وشددت المديرة التنفيذية للهيئة في مداخلتها على الحاجة إلى نظام ضريبي دولي شامل وفعال، وأشارت إلى ضرورة توسيع هامش تصرف في المجال المالي من أجل القيام باستثمارات للنساء والفتيات، وشددت على دور الضرائب التصاعدية والميزنة المراعية للمنظور الجنساني في هذا الصدد. وكفلت مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أعلى المستويات الاعتراف بالمساواة بين الجنسين كأولوية شاملة وتوفُّر خيارات بشأن السياسات العامة للدول الأعضاء فيما يخص تمويل المساواة بين الجنسين. وتشرع الهيئة في التخطيط للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في عام 2025.

رابعا - حقوق الإنسان

39 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم عمل مجلس حقوق الإنسان خلال دوراته العادية الثانية والخمسين والثالثة والخمسين والرابعة والخمسين. وقدّمت الهيئة الدعم التقني للدول الأعضاء في وضع مشاريع القرارات وفي تعزيز البعد الجنساني للقرارات المواضيعية والقرارات الخاصة ببلدان محددة. وانعكست المدخلات الفنية للكيان في ما لا يقل عن 14 قرارا اعتمدها المجلس خلال دوراته العادية في عام 2023، بما في ذلك بشأن العنف ضد النساء والفتيات؛ وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري؛ وتسجيل المواليد؛ ووفيات الأمهات واعتلالهن؛ والتكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة؛ وأفغانستان؛ والسودان؛ وأول قرار للمجلس على الإطلاق بشأن مركزية الرعاية في إعمال حقوق الإنسان. وقد رصدت الهيئة كذلك الإدماج العام للمنظور الجنساني في مختلف قرارات المجلس، والتي وصلت نسبتها في عام 2023 إلى 79 في المائة من إجمالي القرارات التي اعتُمدت خلال الدورات العادية، والتي بلغ عددها 109 قرارات. وقدمت الهيئة أيضا مدخلات مرتكزة على الأدلة ودعت إلى تلبية احتياجات وحقوق جميع النساء والفتيات في 50 جلسة تحاور واجتماعا وحلقة نقاش بشأن قضايا حقوق الإنسان المواضيعية والحالات القطرية. وبالمثل، شاركت الهيئة، إما بصفتها راعية مشاركة أو متحدثة، في 21 مناسبة جانبية في عام 2023، بما في ذلك المناسبات الجانبية التي كان موضوعها التعويضات للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في أوكرانيا؛ والنهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال الرياضة؛ والدور الهام الذي تضطلع به النساء والفتيات في معالجة أزمة الكواكب الثلاثية.

40 - وأيّدت الهيئة المشاركة الفنية للدول الأعضاء في الاستعراض الدوري الشامل من خلال إعداد 14 موجزا قطريا مخصصا للمعلومات الأساسية عن حالة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في الدول قيد الاستعراض.

41 - ودعمت الهيئة، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع المناطق، بما في ذلك دعم الدول الأطراف في تقديم التقارير بموجب الاتفاقية وفي التحضير لإجراء حوار بنّاء مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دوراتها الرابعة والثمانين والخامسة والثمانين والسادسة والثمانين، المعقودة في شباط/فبراير وأيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر 2023، على التوالي. وكذلك قدّمت الهيئة الدعم لجميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد تقاريرها المقدمة إلى اللجنة، بسبل منها تنسيق عملية إعداد التقارير وقيادتها. وكذلك قدّمت الدعم للإصلاحات القانونية والسياسات الجديدة وفقا للاتفاقية، وقدّمت الدعم فيما يتعلق بإعداد التقارير الموازية لمنظمات المجتمع المدني. وساعدت الهيئة اللجنة في وضع توصيتها العامة الجديدة بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار.

42 - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة، مدخلات لإثراء تقرير الأمين العام عن حالة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها: حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة وحالات الطوارئ الإنسانية وسبل الاتصال السهل الفهم باعتبارها موردا وأداة لتيسير الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة (A/78/331).

43 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم مدخلات مرتكزة على الأدلة لعمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق المشاركة في المناسبات وجلسات العمل، مثل الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات، حيث جرى تحديد مجالات التعاون المشترك، ومن بينها معالجة العنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا ومساءلة الرجال بشأن منع العنف ضد المرأة. وشاركت الهيئة في جلسة تحاور مع المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين لمناقشة تقريره عن توسيع آليات تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين (A/HRC/53/26) وإبراز أهمية تعزيز المنظور الجنساني فيه.

44 - ومن أجل التصدي للتمييز القانوني المستمر ضد المرأة، واصلت الهيئة العمل مع الشركاء على تنفيذ استراتيجية أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تسريع الإجراءات، المعنونة "المساواة في القانون للنساء والفتيات بحلول عام 2030"، بسبل منها دعم مبادرات الإصلاح التشريعي في جميع أنحاء العالم. وواصلت الهيئة شراكتها مع مفوضية حقوق الإنسان ومع مبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة لنشر خبراء في الشؤون الجنسانية في التحقيقات التي كلف بها مجلس حقوق الإنسان. وفي عام 2023، نشرت الهيئة 19 خبيرا في 10 تحقيقات لضمان توفّر الخبرة في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل في أفرقة التحقيق بصورة مستمرة. وواصلت الهيئة دعم فرقة العمل المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين للنهوض بنهج محوره الضحية، وتعزيز تغيير السلوك، وقياس البيانات والنتائج، وتعزيز التعاون، بسبل منها وضع الصيغة النهائية للتوجيهات المشتركة التي تدعم اتباع نهج أكثر اتساقا للقضاء على التحرش الجنسي. وعقدت الهيئة، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية والاتحاد الأوروبي، بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة، سلسلة من جلسات الدعوة العالمية للسياسات العامة، وركّزت فيها على بناء عالم عمل خال من العنف الجنساني والتحرش الجنسي.

خامسا - السلام والأمن والعمل الإنساني

ألف - المرأة والسلام والأمن

45 - في تشـــرين الثاني/نوفمبر من عام 2023، كانت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة قد قدّمت عددا غير مســبوق من الإحاطات إلى مجلس الأمن إذ بلغ عددها ســت إحاطات، بما في ذلك عن أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وعن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، مما ســاهم في تحســين المعلومات والتحليلات والتوصــيات المتوافرة عن القضــايا الجنســانية في مداولات المجلس وقراراته. وواصــلت الهيئة أيضــا العمل كأمانة لفريق الخبراء غير الرســمي المعني بالمرأة والســلام والأمن التابع لمجلس الأمن. ومع ذلك، انخفضت النسبة المئوية لقرارات مجلس الأمن التي تضمّنت منظورا جنسانيا إلى 60 في المائة في عام 2023، مقارنة بما نسبته 62 في المائة في عام 2022 و 69 في المائة في عام 2021.

46 - وتولت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنســيق التقرير الســنوي للأمين العام عن المرأة والســلام والأمن. وقد ســلّط الأمين العام، في تقريره لعام 2023 (S/2023/725)، الضــوء على الاتجاه الســلبي فيما يخص أهداف الأمين العام للعقد (انظر S/2020/946). وأشار إلى أن الإنفاق العسكري في زيادة مستمرة في حين أن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 5، في خطر؛ ولم يحرز أي تقدم كبير في زيادة تمويل المنظمات النسائية ولا في النسبة المئوية للنساء المشاركات في مفاوضات السلام؛ وعلى الرغم من وجود اهتمام أكبر بالتهديدات والعنف الذي تواجهه المدافعات عن حقوق الإنســان، فإن هذا العنف ظل في ازدياد. ومن خلال البيانات والأمثلة، قدم الأمين العام تفاصيل عن الجهود الكبيرة التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة لعكس تلك الاتجاهات. وسعى الأمين العام في توصياته إلى تشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات قبل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1325 (2000).

47 - واضــطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور حاسم في وضــع وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن المرأة والســـلام والأمن ترمي إلى إحداث أثر، ودعمت أكثر من 40 دولة عضـــوا في الوفاء بالالتزامات الجديدة والقائمة في هذا الصدد. وحتى أيلول/سبتمبر 2023، اعتمد 107 بلدان وأقاليم خطط عمل مخصصة، وكان لدى 13 منظمة إقليمية استراتيجيات أو خطط إقليمية. ويسّرت الهيئة، بوصفها أمانة شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والســلام والأمن[5]، التعلم والتعاون بين الأعضــاء في الشــبكة، وعددها 100 دولة ومنظمة إقليمية، فضلا عن المنسّقين التابعين للأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني. وفي الاجتماع الخامس المعقود على مستوى العواصم في حزيران/يونيه 2023، اعتمد الأعضاء بيانا مشتركا[6] يهدف إلى تعزيز الممارسات المبتكرة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

48 - وتمشــيا مع قراري مجلس الأمن 2242 (2015) و 2467 (2019)، واصــلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز النهج المراعية للمنظور الجنســاني لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. ووضــعت تحليلات جنسانية مشتركة ونظمت حوارات بين الدول الأعضاء وممثلي منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء

(5) انظر https://wpsfocalpointsnetwork.org/.

(6) https://wpsfocalpointsnetwork.org/wp-content/uploads/2023/08/Final-Joint-Communique_WPS-FPN-Washington-DC-Capital-Level-Meeting.pdf.

لرفع صوت المرأة وإبراز مساهماتها في المناقشة العالمية بشأن الاستعراضات الثمانية لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونتيجة لذلك، حافظ القرار المنبثق عن الاستعراض الثامن، الذي اعتمدته الجمعية العامة في حزيران/يونيه 2023، على التقدم الكبير الذي أُحرز في الاستعراض السابع بشأن القضايا الجنسانية وتضمّن إشارة إضافية إلى الدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في المساهمة في أهداف الاستراتيجية.

49 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال شراكتها القوية مع مكتب دعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، القيام بدور رائد في تعزيز بناء السلام على نحو يراعي المنظور الجنساني، بما يشمل تمويل مبادرات منع نشوب النزاعات وبناء السلام التي تقودها النساء والشباب وتقديم الدعم لها. وفي عام 2022، اعتمد صندوق بناء السلام مبلغا قياسيا قدره 231 مليون دولار لدعم مبادرات بناء السلام في 37 بلدا، استُخدمت نسبة 47 في المائة منه (108,5 ملايين دولار) في دعم المساواة بين الجنسين. وقد أسهمت الهيئة، من خلال الدعم الذي قدّمته لتنفيذ استراتيجية لجنة بناء السلام الجنسانية (2016) وخطة عملها (2021)، في توفّر تحليلات جنسانية معززة عبر أنشطة اللجنة، بما في ذلك البعثات القطرية. وأدى ذلك إلى زيادة في عدد الوثائق الختامية التي تعزز المساواة بين الجنسين وإلى زيادة عدد التوصيات المراعية للمنظور الجنساني المدرجة في مدخلات اللجنة المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية الأخرى، بما فيها مجلس الأمن. وفي عام 2022، استرشدت 58 في المائة من الاجتماعات التي عقدتها لجنة بناء السلام بإحاطات من بانيات السلام.

50 - وواصلت الهيئة عملها مع جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون، بسبل منها إنشاء فريق عامل معني بالعدل بين الجنسين، تشترك في رئاسته هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات السلام. وكذلك واصلت الهيئة شراكتها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسد الثغرات في ميدان العدل بين الجنسين في السياقات المتأثرة بالنزاعات والأزمات، ومن خلال مبادرة "منهاج العدالة بين الجنسين" الذي يدعم النساء لكفالة إمكانية لجوئهن إلى العدالة في بلدان مثل جنوب السودان وكولومبيا ولبنان ومالي.

51 - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دمج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن كموضوع شامل في الأولويات السبع المحددة في مبادرة الأمين العام المعززة للعمل من أجل حفظ السلام[7]، وهي امتداد لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام للفترة 2021-2023[8]. وظلّ صندوق مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في القوات النظامية لعمليات السلام، الذي تعمل الهيئة كأمانة له، يدعم البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في جهودها الرامية إلى زيادة عدد النساء النظاميات اللاتي يتم نشرهن في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وتشمل النتائج الرئيسية لهذا الدعم تقديم التزامات رفيعة المستوى من جانب 14 مؤسسة أمنية في تسعة بلدان بإجراء تقييم مفصل للحواجز التي تعوق مشاركة النساء النظاميات في عمليات الأمم المتحدة للسلام، والتزامات بتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال أنشطة وضع سياسات في سبع مؤسسات أمنية. ومنذ عام 2015، قدمت الهيئة التدريب لأكثر من 000 1 امرأة من النساء العسكريات من جميع أنحاء العالم لزيادة مشاركة النساء النظاميات مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفقا

(7) انظر https://peacekeeping.un.org/en/action-peacekeeping.

(8) انظر www.un.org/en/A4P/.

لقراري مجلس الأمن 2242 (2015) و 2538 (2020) واستراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028[9]. وفي عام 2023، قامت الهيئة، بدعم من دائرة التدريب المتكامل التابعة لإدارة عمليات السلام، بمراجعة الدورة التدريبية التي تسمى الآن دورة عمليات السلام العسكرية للنساء.

52 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل كأمانة لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني التابع للأمم المتحدة[10]، الذي يقدم نموذجا مبتكرا للتمويل المباشر والمكرّس والمرن لمنظمات المجتمع المدني النسائية المحلية في البيئات الهشة في جميع أنحاء العالم. فقد حشد الصندوق، منذ إنشائه في عام 2016، أكثر من 160 مليون دولار وقدّم الدعم لأكثر من 060 1 منظمة من منظمات المجتمع المدني النسائية المحلية في البيئات المتضررة من النزاعات وفي سياقات العمل الإنساني، تلقى نصفها تقريبا تمويلا من خلال الأمم المتحدة لأول مرة. وقد دعم الصندوق مخصصات تمويلية في 43 بلدا وأثبت مرونته في الاستجابة للأزمات الجديدة والناشئة. وقد استجاب كذلك للأولويات المحددة على المستوى المعياري من خلال نوافذ التمويل المخصصة، وكذلك قدّم الدعم لمشاركة المرأة في عمليات السلام، ومؤخرا لدعم وحماية المدافعات عن حقوق الإنسان.

53 - وواصلت الهيئة استضافة أمانة ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني ونسّقت تقرير المساءلة الأول للميثاق الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر 2023[11]. ويتضمن التقرير التقدم الذي أحرزته أكثر من 200 جهة موقعة على الميثاق في تنفيذ الإجراءات والالتزامات، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ويبين التقرير أن الجهات الموقعة قد أحرزت تقدما جديرا بالثناء وأن تقاريرها تسهم في زيادة المساءلة وفي تنسيق أقوى واستراتيجيات توجهها الأدلة من أجل تحقيق السلام المستدام.

باء - العمل الإنساني

54 - خلال الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اشتركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسف وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، في استضافة مناسبة جانبية بعنوان "الالتزام بالعمل: تمثيل المرأة يؤدي إلى نتائج إنسانية أفضل". وشارك في هذه المناسبة ممثلات عن المجتمع المدني من إثيوبيا وأفغانستان وأوكرانيا وهايتي واليمن.

55 - وشاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها عضوا كامل العضوية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، لأول مرة في اجتماعات فريق المديرين والنواب، فضلا عن اجتماعات فريق مديري الطوارئ والفريق المعني بالسياسات التنفيذية والدعوة، وتمكنت من توجيه انتباه أعضاء اللجنة إلى الاحتياجات والمسائل الجنسانية المتعلقة بوصول المنظمات التي تقودها النساء إلى عملية صنع القرار وإلى التمويل فيما يتصل بالمجال الإنساني. وشاركت الهيئة أيضا في بعثتي مجموعة مديري الطوارئ إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي، فضلا عن بعثة مجموعة الرؤساء إلى أفغانستان.

(9) متاح عبر الرابط التالي: https://peacekeeping.un.org/en/uniformed-gender-parity-strategy-2018-2028-full-text.

(10) انظر https://wphfund.org/.

(11) متاح عبر الرابط التالي: https://wpshacompact.org/.

56 - وواصلت الهيئة، بصفتها رئيسا مشاركا للفريق المرجعي المعني بنوع الجنس التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الاضطلاع بدورها في إعداد التقرير الإطاري السنوي للمساءلة الجنسانية، الذي يستخدم كأداة أساسية في النظام الإنساني العالمي لرصد التقيد بالسياسة الجنسانية للجنة في جميع البيئات الإنسانية التي تقودها اللجنة. وأشار التقرير الذي يغطي عام 2022 إلى أنه على المستوى العالمي، لم تتغيّر نتائج معظم المؤشرات إلى حد كبير مقارنة بما كانت عليه عام 2021. وأظهر نحو 80 في المائة من النواتج التي انبثقت عن فريق الرؤساء، و 40 في المائة من خطط العمل السنوية التي اعتمدتها فرق العمل التابعة لفريق السياسات التنفيذية والدعوة، و 75 في المائة من خطط العمل السنوية التي اعتمدتها المجموعات العالمية، و 80 في المائة من النواتج التي أقرها فريق النواب، وفريق السياسات التنفيذية والدعوة، وفريق مديري الطوارئ، مستوى معينا من الاهتمام بالاعتبارات والأولويات الجنسانية. وعلى الصعيد الميداني، في حين ظلّت بعض المجالات على المستوى نفسه الذي كانت عليه في السنوات السابقة، حدث تحسن في النتائج في معظم المؤشرات الأخرى. والجدير بالذكر أن هناك تحسنا في عدد الأفرقة العاملة النشطة في المجال الإنساني المعنية بالشؤون الجنسانية/مجموعات العمل المعنية بالشؤون الجنسانية، من 62 في المائة في عام 2021 إلى 76 في المائة في عام 2022، فضلا عن زيادة نسبة السياقات التي تجرت فيها استشارة منظمة نسائية محلية واحدة على الأقل في إطار دورة البرامج الإنسانية، من 65 في المائة إلى 69 في المائة، خلال الفترة الزمنية نفسها.

57 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل على الصعيدين القطري والإقليمي لتعزيز التنسيق الإنساني المراعي للاعتبارات الجنسانية وتيسير إشراك المنظمات النسائية المحلية للمساهمة في تخطيط وتنفيذ الاستجابة الإنسانية المنسقة. وفي كولومبيا، اعتمدت الهيئة نهجا لامركزيا، وركزت جهودها في ثلاث مقاطعات (كاوكا وشوكو ونارينيو) بهدف تقديم الدعم لزهاء 40 منظمة نسائية تعمل على مستوى القواعد الشعبية من أجل تعزيز مشاركتها مع الهيئات الحكومية المحلية المعنية بالاستجابة للأزمات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعمت الهيئة الأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية على مستوى المقاطعات، والتي شملت مشاركة 110 منظمات نسائية من جميع أنحاء البلد، من أجل وضع وتقديم مدخلات لإثراء عمل هياكل العمل الإنساني التي تقودها الأمم المتحدة.

سادسا - الدعم المقدم لتنفيذ التوجيهات في مجال السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي

58 - تعد ترجمة القواعد والسياسات والمعايير العالمية إلى أنشطة تنفيذية تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أمرا أساسيا لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار ولايتها الثلاثية. وتدعم الهيئة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في بناء القدرات الوطنية، بسبل منها تقديم المشورة في مجال السياسات والدعم البرنامجي. ويشمل ذلك تقديم الدعم في الأعمال التحضيرية للدورات السنوية للجنة وضع المرأة، وفي أعمال متابعة نتائجها. وتمشيا مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لعام 2020 (قرار الجمعية العامة 233/75، تعهدت الهيئة في خطتها الاستراتيجية للفترة 2022-2025 بدعم الجهود الرامية إلى تسريع تنفيذ منهاج عمل بيجين وخطة عام 2030 والأطر المعيارية والسياساتية العالمية الأخرى للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

59 - وتقدم الفقرات التالية بعض الأمثلة الملموسة على الدعم الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة للحكومات في السنوات القليلة الماضية والشركاء الآخرين في الجهود التي بذلوها من أجل مواصلة تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في سياساتهم وخططهم واستراتيجياتهم الوطنية وتعزيز قدراتهم على تنفيذ أولوياتهم الوطنية. وهي تركز بصفة خاصة على تنفيذ الإعلان السياسي الذي صدر بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والالتزامات التي قطعت في الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة بشأن مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلا عن القضاء على العنف، وتفعيل سياسات واستراتيجيات تغير المناخ والبيئة والحد من مخاطر الكوارث مراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك اتفاق باريس وإطار سنداي لمتابعة الحد من مخاطر الكوارث، مستنيرة بالاستنتاجات المتفق عليها للدورة السادسة والستين للجنة.

60 - وفيما يتعلق بتعزيز الأطر المعيارية والتشريعية والتنظيمية، قامت مبادرة العدالة الجنسانية والقانون[12]، وهي شراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأصحاب المصلحة الوطنيين في الدول العربية لتقييم حالة مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية في 17 دولة عضوا، بإصدار مجموعة جديدة من التقارير القطرية تتضمن مؤشرا جديدا بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وتقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في ستة مجالات من مجالات التشريع. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت الهيئة في عام 2023 جمهورية تنزانيا المتحدة في استعراض سياستها الإنمائية المتعلقة بالمرأة والنوع الاجتماعي (2000). وفي إثيوبيا، قدمت الهيئة الدعم التقني لوضع مشروع سياسة وطنية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وساعدت وزارة المالية في وضع استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة 2021-2026. وفي كولومبيا، قدمت الهيئة دعما جوهريا لوضع السياسة العامة بشأن المرأة للفترة 2022-2030 وتنفيذ أداة تعقب الميزانية المخصصة للمسائل الجنسانية. وفي أرمينيا، أجرت الهيئة تدريبا على الميزنة المراعية للمنظور الجنساني لأعضاء المجلس الوطني. وفي ليبريا، دعمت الهيئة الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مؤسسات قطاع الأمن، بما في ذلك القوات المسلحة الليبرية، ومكتب الإصلاحيات وإعادة التأهيل، ووزارة الدفاع، ووزارة العدل، والوكالة الوطنية لإدارة الكوارث، والدائرة الوطنية الليبرية للإطفاء والإنقاذ. وبالمثل، في كولومبيا، يسّرت الهيئة عملية الصياغة التشاركية لخطة العمل الوطنية الأولى بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، التي تتضمن أحكاما للإدماج الفعال لاحتياجات النساء والفتيات في السياسات والمبادئ التوجيهية والاستراتيجيات الخاصة بالإغاثة والإنعاش.

61 - وفي مجال المشاركة السياسية وصنع القرار، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الهيئة الانتخابية الوطنية لدولة بوليفيا المتعددة القوميات في تصميم أدوات لرصد قوائم المرشحين في الانتخابات الوطنية والمحلية لضمان المساواة بين الجنسين. وبذلت الهيئة جهودا مماثلة أيضا في قيرغيزستان، حيث قدّمت الدعم للإدارة الرئاسية في تحديد الأهداف والجداول الزمنية لتحقيق التوازن بين الجنسين في الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة. وفي جنوب السودان، دعمت الهيئة سلسلة من جلسات بناء القدرات والمهارات القيادية لفائدة القيادات النسائية، وجهات تنسيق الشؤون الجنسانية في الوزارات الوطنية ودون الوطنية، واللجان الوطنية، والمؤسسات الأمنية، وعضوات التجمع البرلماني، ووسائط الإعلام، والمنظمات التي تقودها النساء. وأسفرت هذه الجهود عن تعديل قانون الأحزاب السياسية،

(12) متوفر باللغة العربية عبر الرابط التالي: https://genderjustice.unescwa.org/main.aspx.

الذي ينص الآن على أن تشغل النساء 35 في المائة من مقاعد المشرعين الوطنيين. وفي إثيوبيا، دخلت الهيئة في شراكة مع وزارة شؤون المرأة والشؤون الاجتماعية والآليات الإقليمية المعنية بالنوع الاجتماعي ومكتب الرئيس لتعزيز المهارات القيادية التحويلية لما عدده 025 2 من القيادات النسائية بين عامي 2021 و 2023. وقد دعمت الهيئة تجمع القيادات النسائية في وسط آسيا، الذي أُنشئ في كانون الأول/ديسمبر 2021، من خلال رئاسة جلساته في مجلس الشيوخ الأوزبكي في عام 2021، وبرلمان تركمانستان في عام 2022، ومجلس الشيوخ الكازاخستاني في عام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، أشرفت على تنفيذ خطط العمل السنوية للتجمّع. وفي النيجر، دعمت الهيئة إنشاء شبكة تضم حوالي 200 1 وسيطة من اللائي ينخرطن في جهود منع نشوب النزاعات وإدارتها والوساطة، فضلا عن تعزيز ثقافة السلام من أجل المشاركة بنشاط في آليات صنع القرار. وفي الدول العربية، اشتركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الهيئة العربية لإدارة الانتخابات والشبكة العربية للمرأة في الانتخابات، ونظمت دورات لبناء القدرات بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات لفائدة هيئات إدارة الانتخابات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. ودعمت الهيئة أيضا وضع بروتوكولات لمنع العنف ضد المرأة في الانتخابات وفي الحياة السياسية في السلفادور وليبريا وأجرت دراسات استقصائية عن انتشار العنف ضد المرأة في الحياة السياسية السياسة من أجل تشجيع إصلاحات مرتكزة على الأدلة في جورجيا وقيرغيزستان وتركيا وكوسوفو[13].

62 - وفيما يتعلق بمنع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه، دعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا إلى سن تشريع يحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في كينيا وليبريا. وقدّمت الهيئة الدعم لوضع مشروع سياسة بشأن منع العنف الجنساني والتصدي له في إثيوبيا، ودعمت وزارة شؤون المرأة والشؤون الجنسانية والتنوع في الأرجنتين في تنفيذ القانون الشامل المتعلق بالعنف الجنساني. وفي كولومبيا، دعمت الهيئة المؤتمر الوطني في وضع مبادئ توجيهية داخلية لإدارة حالات العنف الجنساني والإيذاء الجنساني داخل المؤتمر الوطني. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ساعدت الهيئة وزارة العدل في وضع بروتوكولات وخطوط هاتفية لمساعدة ضحايا العنف. وبالمثل، أنشأت الحكومة في كينيا مراكز للتعافي من العنف الجنساني في إطار مبادرة منتدى جيل المساواة.

63 - وفي مجال العمل المناخي وحماية البيئة، في قيرغيزستان، دخلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي لتعزيز قدرة المجتمعات الريفية على التكيّف والصمود من خلال تعزيز تدابير التكيّف مع تغير المناخ التشاركية المراعية للنوع الاجتماعي وللاحتياجات التغذوية، وذلك من أجل الحد من مواطن الضعف إزاء تغير المناخ. وفي هندوراس، رافقت الهيئة عمل لجنة الشؤون الجنسانية التابعة للمؤتمر الوطني في صياغة ومناقشة قانون حماية المرأة في حالات الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الالتزام الوطني لهيئة أمنا الأرض المتعددة القوميات من خلال إشراك نساء الشعوب الأصلية في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ. وفي ألبانيا، دعمت الهيئة وضع بيان نداء للعمل بشأن نوع الجنس والشباب وتغير المناخ يتضمن توصيات لتعزيز الحلول المراعية للمنظور الجنساني لمواجهة تغير المناخ. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، قدمت الهيئة الدعم للسياسات والاستراتيجيات المراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل الحوكمة المستجيبة للمناخ، وقد شمل ذلك وضع استراتيجية وخطة عمل جنسانية للاقتصاد الأزرق من أجل اقتصاد أزرق شامل في عام 2022 وتنفيذ برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية. في البوسنة والهرسك وصربيا، وضعت الهيئة

(13) يُشار إلى كوسوفو في سياق مدلول قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

منهجية ودراسة عن تتبع التمويل المناخي والميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وعلى الصعيد الإقليمي، ركزت الهيئة جهودها في أمريكا اللاتينية على تعزيز حقوق المدافعات عن البيئة وحقوق الإنسان. وفي إطار متابعة وتنفيذ اتفاق إسكاسو، أطلقت الهيئة، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزارة خارجية الأرجنتين، حملة إقليمية بعنوان "Despertemos humanidad" (فلنوقظ البشرية). وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الهيئة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي، في تنظيم أول عملية تحضيرية للمدافعات عن البيئة وحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2023 في بنما.

سابعا - خاتمة

64 - في سياق تباطؤ معدل التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، بل حدوث انتكاسة في بعض الحالات، واقتران ذلك بأزمات متعددة ومترابطة تؤثر على نحو غير متناسب على النساء والفتيات، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم المعياري الفعال للعمليات والهيئات الحكومية الدولية. وواصلت سد الثغرات في البيانات وتقديم الدعم للسياسات والبرامج والمبادرات المسترشدة بالأدلة على الصعيدين الإقليمي والوطني، وهي تسهم في التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو يراعي المنظور الجنساني.

65 - وتتيح الدورة الثامنة والستون للجنة وضع المرأة فرصة هامة لتقييم التقدم المحرز في القضاء على الفقر وعلى التحديات التي تعترض إدماج المنظور الجنساني في تعزيز المؤسسات والتمويل. وستدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة عمل اللجنة لأنها تعزز الإطار المعياري العالمي بالتزامات طموحة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية لهن في سياق أزمات عالمية متشابكة، مع دعم الدول الأعضاء أيضا في تنفيذها.